آفاق فكرية

رت م د :2353 - 0367
رت م د إ: 2602-5507

ص . ص 32 – 54

لسانيات الفكر ولسانيات النص

دراسة مقارنة

The Intellectual linguistics and The Text Linguistics
Comparative study

حسن حماني Hassan HAMMANI [1]

- كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، المغرب، hammani-h@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/16 تاريخ القبول: 2020/06/14 تاريخ النشر: 2020/06/28

ملخص: يتناول هذا المقال دراسة مقارنة بين لسانيات الفكر ولسانيات النص، على أساس أن الأولى يُمكن تعريفها بأنَّها: حقل واسع من الدِّراسات العلميَّة، يضُمُّ كلَّ فروع اللسانيات التي نصَّ عليها الباحثون أثناء كتاباتهم في الفكر اللساني؛ ويشمل بذلك كلَّ ما كتب في اللسانيات بما في ذلك لسانيَّات النص؛ إذ هي أشمل وأعم منها، والعلاقة بينهما علاقة العام بالخاص، ذلك أن لسانيَّات النص فرعٌ من فروعِ اللسانيات الفكرية؛ ذلك إذا قصدنا بلسانيَّات الفكر: دراسة المحتوى التواصلي وما يرافقه من عناصر ووظائف لغوية لدى المتكلم والمخاطَب في النص المكتوب أو الخطاب الملفوظ. وتحتل اللسانيات النصية مكانة هامة في البحث اللساني؛ لأنها تجري على تحديد الكيفيَّات التي ينسجم بها النص الذي يعد وثيقة مكتوبة أو ملفوظ أو تلفُّظ حاضر المرجع الأول لكل عملية تكشف عن الأبنية اللُّغوية، وكيفية تماسكها وتجاورها من حيث هي وحدات لسانيَّة، تتحكم فيها قواعد إنتاج متتاليات مبنية.

كلمات مفتاحية: لسانيات النص، لسانيات الفكر، البحث اللساني، الأبنية اللُّغوية.

Abstract : This article is a comparison between the Intellectual linguistics and the Text Linguistics, we can be define the first field as a scientific wide broad studies, as far as it contains all linguistics'branches including intertextual linguistics, its researchers are more global and general than the Intellectual linguistics ones, infact this relationship is a relation from the general to the special as is mentioned before textual linguistics is a part of intellectual ones if we take in consideration intellectual linguistic as the study of the communication constant, and its functional elements, vice versa the speakers and receivers of the speech, otherwise it is written in linguistic research. The textual linguistic is very important in determining the cohesion in written or spoken document, or pronunciation consistent with the present and how it linked as linguistic fragment, governed by successive constanted production.

key words: the linguistics of the text, the intellectual linguistics, the linguistic research, the linguistic structures.

[1] المؤلف المرسل: حسن حماني، الإيميل: hammani-h@hotmail.com

مقدمة :

عرفت المناهج اللسانية أزمة في أواسط السّتّينات جعلتها تتوجّه إلى لسانيات النص بحثا عن الحلول للمآزق التي وقعت فيها، والإجابة عن الإشكالات الكبرى التي ظلت عالقة بأذهان العديد من الرواد اللسانيين، ولم تكن لسانيات الجملة متوفرة على الآليات والتقنيات الكافية لمعالجة القضايا اللسانية، فكان التّوجّه إلى إقحام النص وبعض المعطيات التداولية وربط الصلة بين ميادين وعلوم أخرى لها صلة بالمؤسسة اللغوية. لذا شكل هذا المقال العلمي محاولة من بين العديد من المحاولات التي اهتمت ببسط الحديث عن الاختلاف الحاصل بين لسانيات الفكر ولسانيات النص، وكذلك عن العلاقة الجامعة بينهما، على أساس أن الثانية جزء لا يتجزأ عن الأولى. وكما يهدف أيضا إلى إعطاء تصور متكامل عن كل منهما، حيث إن الأولى تنظر في التراث نظرة لسانية قديمة، والأخرى باعتبارها علما أعاد النظر في الموروث اللساني، محاولا دراسته دراسة راهنة متعددة الأبعاد. وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال منهج لسانيات النص، باعتباره منهجا لسانيا تحليليا دقيا مناسبا لدراسة هذه القضية العلمية. من هنا فالإشكال الذي يتبادر إلى الذهن يتمثل في ما يلي: أين يمكن إبراز أهم القضايا الكبرى الجامعة بين علمي: لسانيات الفكر ولسانيات النص؟ وما آثار العلمين في دراسة النصوص وتحليلها؟ وأين تتمثل مساهمة اللسانيات الحديثة ونزعتها العلمية ودورها في خدمة التراث اللغوي ؟

1- مصطلحات ومفاهيم :

1. 1. اللسانيات مقاربة مفهومية:

تعد اللسانيات علما حديثا يتميز بالشمولية والموضوعية والاستقلال، ويهدف إلى دراسة الظواهر اللغوية والعلاقات الرابطة بينها، لبيان حقيقتها وأهدافها وغاياتها، وما ينتج عنها من نتائج تغني الدرس اللساني والحقل العلمي المعرفي؛ لذا فهي "تمتلك كل الخصوصيات المعرفية التي تميزها عمّا سواها من العلوم الإنسانية الأخرى، من حيث الأسس الفلسفية والمنهج والمفاهيم والاصطلاحات والإجراءات التطبيقية"[1]، وهي كباقي العلوم تنهل من منابع الدراسات العربية القديمة[2]، وهذا ما نلاحظه عند بعض الباحثين المحدثين الذين كتبوا في اللسانيات كتبا وألّفوا مؤلفات وطوّروا مناهج مختلفة وأبدلوا ما بوسعهم قصد ضبط مفاهيمها وآلياتها وطرق اشتغالها، وتطرقوا إلى النظريات اللغوية القديمة، وحاولوا إعطاءها طابع الحياة والديمومة.

وتكمن مهمتها في دراسة المبادئ العامة التي تنبني عليها اللغات، ووصف ميكانيزماتها المتصلة، وتشخيص الاختلافات الموجودة بينها، وانتقاء وابتكار المصطلحات التي ينبغي استخدامها بغض النظر

عمّا إذا كانت هذه اللغة من اللغات الشرقية أو الغربية[3]. يقول الفاسي الفهري: "النظرية اللسانية، كسائر النظريات، هي بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكوّن مجموعة متّسقة يحكُمُها مبدأ عام هو مبدأ التفسير. ويمكن تمثلها كمجموعة من المفاهيم الأساس ومجموعة من المسلمات تُسْتَنْتَجُ منها النتائج التفسيرية للنظرية"[4]. فاللسانيات بذلك مقاربة وصفية غير معيارية تصف اللغات كما هي مستعملة في الواقع، وهي ضرب جديد من ضروب الدراسة اللغوية يعتمد مناهج ووسائل محدثة لا تقتصر على هذه اللغة دون غيرها. ويهدف إلى اكتشاف القواعد المستعملة من قبل أفراد مجموعة لغوية معينة، ويسعى كل السعي إلى إبعاد الأحكام القيمية والاجتماعية والمنطقية؛ وهي علم استقرائي تجريبي ومنهجي يقوم على الملاحظات، والفرضيات والتجارب والمسلمات ويُعنى بالحقائق اللغوية القابلة للاختيار[5]، عرف تطورا كبيرا بفضل جهود اللسانين وفلاسفة اللغة الفرنسيين والأمريكيين والعرب مثل دي سوسير وتشومسكي وأوستين وسيرل وقرايس والفاسي الفهري وطه عبد الرحمن...، وكان بعضهم حتى عهد قريب يبعدون المعنى عن موضوع دراساتهم بسبب طبيعته المعقدة التي تتداخل فيها مجالات بحثية مختلفة كالفلسفة، والمنطق، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، وغيرها[6] يقول الفاسي الفهري: "يُلاحِظ تشومسكي أن الوقت قد حان ليتبنى اللسانيون وعلماء النفس على السواء أسلوبا كَليليا في البحث في اللغة، بصفة خاصة، والذهن، بصفة أعم. وهذا الأسلوب يمثل تحولا في اهتمام العالم من العناية بتغطية المواد والمعطيات إلى العناية بغور وعمق التفسير، وإفراز مفهوم دال للغة يصبح موضوع بحث عقلاني يُنَمَّى على أساس تجريدي"[7]. لذلك ليس من باب العبث إضافة هذا الدرس العلمي إلى علومنا اللغوية؛ لأن فيه أهمية كبيرة تذكر وفوائد عظام لا تنكر شريطة أن يكون للعربية موقع فيه حتى لا تبقى اللسانيات علماً أجنبياً غربياً غريباً لا يتعدَّى دورُنا فيه حدود الترجمة. وقد ظهر من هذا الدرس شيء بالإمكان أن يُتابع وعمل جبار يمكن أن تلاحظ وتبنى على أساسه مناهج، ونظريات علمية، وتقنيات معرفية دقيقة. مثال ذلك "الدراسة الرائدة للدكتور تمام حسان(اللغة العربية معناها ومبناها)، والدراسة المهمَّة للدكتور عبد السلام المسدّي (التفكير اللساني في الحضارة العربية)"[8].

من هنا يمكن القول إن الدراسة العلمية للغة قد اكتسبت مشروعيتها من خلال قيمتها اللسانية المنهجية، ووعيها العقلاني الذي ساهمت في تشكيله اللسانيات الفكرية العربية: قديمها وحديثها. وللإشارة فإن اللسانيات تعد بمثابة منعطف كبير في هذا الحقل العلمي، وطفرة نوعية ليس بهدمها للتراث، وطمس معالمه، بل لأنها تشكل مرحلة حداثية تعيد قراءته قراءة واعية فكرية، تراعي

المقومات والخصائص التراثية، وتهتم بالمتون القديمة، وتغوص في الآليات والتقنيات العلمية الحديثة التي تساعد المتلقين على إدراك هذا الموروث واستيعابه والحفاظ عليه.

2 - التراث اللغوي الفكري واللسانيات الحديثة:

شكلت اللسانيات منعطفا تاريخيا ومعرفيا في مسار الأبحاث اللغوية العربية؛ إذ تمثل قفزة نوعية في مجال الفكر العالمي عموما، والفكر العربي على وجه الخصوص، فهي علم عمِل على إعادة قراءة التراث اللغوي قراءة فكرية تفسيرية شارحة قصد التعريف بأعلامه ورواده، والنهوض به، ونفض الغبار عنه؛ وقراءته قراءة عالمة مجهرية متفحصة تهدف إلى عصرنته والرقي به شريطة أن لا تزيغ به إلى تأويلات احتمالية غير واردة فيه؛ مما يفقده صبغته التراثية اللغوية، وتصوراته الإيبستيمولوجية وأبعاده الميتافزيقية، "والحق أن اللسانيات ينبغي أن تكون عامل (تحديث) لا عامل هدم، وأن يكون ما يفيد منها إلى درسنا على سبيل الإضافة والإثراء، وليس على سبيل المسخ والإلغاء. فمن الإفادة المرجوة مثلا تحديث مناهج الدرس اللغوي، وتخليصه ممّا لحق به من معطيات خارجة عن مجال اللغة، وابتناء علوم لغوية جديدة على هدى من الأنظار الحديثة كعلم الأصوات وعلم الدلالة والمعجميّة، ممّا لم يعرف في درسنا ضبطا منهجيا أو إطارا معرفيا (إيبستيمولوجيا)، مع كثرة الجهود وسعة المعطيات"[9]، إلا أن النتائج المتوصل إليها والتي تؤكد في غالبيتها السبق التاريخي للعرب في كثير من القضايا اللسانية لا يمكن أن تعمل إلا على تحقيق هدفين اثنين هما: تزكية البحث اللساني الحديث بالقديم، أو التدليل على صحة الفكر اللغوي القديم باللسانيات الحديثة، وهي نتيجة حتمية للطابع التوفيقي الذي اتسمت به هذه الكتابات، والقائم أساسا على عملية المقارنة. إنها نتائج تعمل في نهاية المطاف على إضفاء الشرعية على تواجد المنظومتين في السياق المعرفي العربي، بحكم الوضع المعرفي اللغوي المزدوج الذي آل إليه بالانفتاح على اللسانيات العربية[10]. نرى أن تحقيق الأهداف وبناء التصورات وبلوغ الغايات تقتضي من الباحثين والمهتمين بهذا الشأن بدل الجهود والتزوّد بالآليات اللسانيات التي تمكنهم من دراسة التراث اللغوي دراسة علمية دقيقة، تعرفهم به، وتيسر لهم سبله، ومنهاج نقله إلى الآخرين قصد الاستفادة منه في الحياة العلمية والعملية، وذلك في إطار رؤية واضحة ودقيقة لعملية قراءته والأهداف المرجوة منه.

والملاحظ أن المنهجية المعروفة بالقراءة أو إعادة القراءة، لا تجيب بالتحديد عن جملة من الأسئلة منها: ماذا نقرأ؟ وكيف نقرأ؟ في ضوء ماذا نقرأ؟ إنها أسئلة فلسفية لغوية تجعل الكتابة اللسانية القرائية لا تستند إلى أساس نظري أو منهجي محدد لعدم استناد القراءة نفسها إلى وضع

إيبستيمولوجي محدد في غياب منهجية واضحة المعالم[11]. ودليلنا في ذلك "إذا تناولنا مثلا المستوى النحوي لهذا التراث اللغوي، فإننا نعرف أنه يشكل منظومة مرجعية خاصة بالثقافة العربية الإسلامية القديمة. إنه نسق فكريٌّ وضع في فترة تاريخية محددة نتيجة عوامل معينة، وقام على أسس فكرية معينة باعتباره جزءا من بنية ثقافية عامة هي الثقافة العربية بمختلف مكوناتها الحضارية (فكرية واجتماعية ودينية وسياسية) غير أن تعدد القراءات يفقد التراث اللغوي العربي خصوصيته الحضارية، وذلك عندما نجعله قابلا لأن يصاغ حاضرا ومستقبلا في أي نظرية لسانية ممكنة اليوم وغدا. ما تنتهي إليه القراءة أنه كلما ظهرت نظرية لسانية جديدة فإن النحو العربي يكون قادرا على احتوائها"[12]. يقول محمد مليطان: "تختلف المواقف العامة من التراث اللغوي العربي القديم إلى ما يمكن تقسيمه إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة، فريق ينادي بالقطيعة مع التراث وفريق يعتبر اللسانيات صورة "مزورة" عن التراث في عملية إسقاط ايبستيمولوجية، وفريق ثالث يؤمن بإمكانية التواصل بين الفكر اللغوي القديم (عربية وغير عربية) وبين الدرس اللساني الحديث على اعتبار أن الحديث امتداد للتراث وتطوير له ونمو طبيعي منسجم مع الصيرورات الطبيعية في كل مجالات العلوم"[13]. ويفند ذلك محمد قدور أحمد ، من خلال قوله: "لما بدأت معالم هذا العلم الجديد تلوح في درسنا اللغوي الحديث منذ أربعينيات هذا القرن تقريبا، انقسم الدارسون عندنا بين مهوّن من شأن العلم ومعظّم. فاللذين هوّنوا منه لم يقفوا على ما فعله في الغرب حتى يقدّروه حقّ قدره. أما الذين عظّموه فقد جعلوا منه قطب الرحى في كلّ دراسة، وصغر لذلك في عيونهم، ما أنجزته الدراسات العربية في اللغة ومناهجها"[14]. ولاحظ عابد الجابري أن "القطيعة الإيبستيمولوجيا تتناول ((الفعل العقلي)). والفعل العقلي نشاط يتم بطريقة ما وبواسطة أدوات هي المفاهيم، وداخل حقل معرفي معين. قد يظل موضوع المعرفة هو هو، ولكن طريقة معالجته والأدوات الذهنية التي تعتمدها هذه المعالجة والإشكالية التي توجهها والحقل المعرفي الذي تتم داخله، كل ذلك قد يختلف ويتغير...نحن لا ندعو، إذن، إلى القطيعة مع التراث، ((القطيعة)) بمعناها اللغوي الدارج...كلا...إن ما ندعو إليه هو...التحرر من الرواسب التراثية في عملية فهمنا للتراث، وعلى رأس هذه الرواسب ((القياس)) النحوي . الفقهي . الكلامي في صورته الآلية اللاعلمية التي تقوم على ربط جزء بجزء ربطا ميكانيكيا"[15]. ومن الواضح أن شرعية المقولات التراثية أو المقولات اللسانية الحديثة ليست مرهونة مطلقا بالنظر في البحث اللساني الحديث أو التراث اللغوي القديم، فشرعية كل واحد منهما مكتسبة من السياق الفكري والمعرفي والإطار الحضاري والتاريخي الذي ظهرت فيه...وأما محاولة الربط، فكانت بغرض إضفاء الشرعية على الوضع المعرفي اللساني المزدوج الذي آلت إليه الثقافة

اللسانية العربية بوجود المنظومتين جنبا إلى جنب. وما يهمنا في هذا الطرح أن التوجه القائم على محاولة الربط قد امتد أثره إلى الكتابات المتخصصة، التي تروم مقاربة اللغة العربية مقاربة لسانية علمية فكرية[16].

ومن ثم فقراءة النصوص السالفة توحي إلينا بأبعاد ثقافية لغوية وقضايا إيبستيمولوجية مرتبطة بالتراث اللغوي القديم وبالدرس اللساني الحديث، حيث نجد ثلاثة تصورات كبرى تتجاذب فيما بينها: تصور معارض يرى أن القطيعة بين الموروث اللغوي واللسانيات أمر محسوم فيه، والثاني ينظر إلى كون اللسانيات نسخا للتراث اللغوي؛ أي أنها لم تقدم جديدا، وإنما هي صياغة جديدة للموروث اللغوي، والثالث بين بين، وهو موقف تكاملي بينهما. ومن خلال ما سبق يتضح أن اللسانيات هي استمرار للقضايا اللغوية العربية القديمة، لذا يفرض علينا النظر إليها نظرة تقبلية عالمة، نأخذ منها ما يوافق الموروث اللغوي ويُنيره، ونترك ما يطمسه ويلغي كيانه، وأثره وعلميته.

ومن بين رواد القطيعة مع التراث اللغوي العربي القديم في الدرس اللساني المعاصر عبد القادر الفاسي الفهري الذي يقول: إنّ التراث "إما معطيات اللغة الموصوفة، وإما مفاهيم وصفية، أو أصول وتأملات. وعلى هذا نضطر إلى التفريق بين النسق الفكري وبين المعطيات. ودراسة المعطيات الموجودة في هذا التراث يمكن أن تستعمل لبناء نحو اللغة العربية القديمة"[17] . وكما يرى أنه من الخطأ "اعتقاد أن الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، أو بعبارة أخرى إلى الفكر النحوي العربي القديم، وقد بينا في عدة مناسبات أن هذا التصور خاطئ، وأن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال"[18]. في حين يؤكد عبده الراجحي أن "أهم ما في النحو العربي أنه نحو شامل، يدرس الصوت، والنظم، والدلالة، وهو بذلك يصل اللغة بالفكر، ويعالج الشكل والمعنى. وهذه الخصائص هي التي يهدف إليها التطور الحديث في دراسة اللغة، لكن ذلك كله لا ينفي أن النحو العربي نحو تقليدي، يتميز بما تتميز به الأنحاء التقليدية في كثير من اللغات[19]. وكما بين أن "الدعوة إلى رفض المناهج اللغوية الحديثة دعوة غير صحيحة، بل هي دعوة غير إنسانية. ولا أشك لحظة في أنها ضارة بالعربية نفسها ومن الضروري أن نفيد مما يطوره الناس. وأن نشارك نحن في هذا التطوير. ولا أشك لحظة أيضا في أن المناهج الحديثة . مع إدراكنا أصول النحو العربي . تقدم فهما أفضل للعربية"[20]. وللإشارة أن مسعود صحراوي ينتقد ما تقدم من الرؤى، قائلا: "لا يخلو البحث النحوي في تراثنا من اهتمام بـ "الأفعال الكلامية" ضمن تطبيق معاني الخبر والإنشاء على بعض الظواهر النحوية. ومن ثمَّ فقد ناقش نُحاتنا

القدامى كثيرا من المعاني والمتعلقة بإنجازية الأساليب العربية المختلفة بخلفية تداولية، فتطرقوا إلى كثير من "الأفعال الكلامية" ك "فعل التأكيد" و"فعل الإغراء" و"فعل التحذير" وّفعل الاستغاثة والندبة"..."[21]. ويرى من خلال أبحاثه في هذا المجال أن "التداولية . بمقولاتها ومفاهيمها الأساس: كسياق الحال، وغرض المتكلم، وإفادة السامع، ومراعاة العلاقة بين أطراف الخطاب، ومفهوم "الأفعال الكلامية" . يمكن أن تكون أداة من أدوات قراءة التراث العربي في شتى مناحيه ومفتاحا من مفاتيح فهمه، كما ذكرنا آنفا، بشرط أن نختبر مفاهيمها حتى نتأكد من كفايتها الوصفية والتفسيرية لدراسة ظواهر اللغة العربية"[22].

من هنا فالتطور الحاصل في العلوم العربية ولّد مناهج حديثة للتعامل مع التراث، لذا فالعلاقة الرابطة بين الفكر اللغوي القديم والفكر اللساني الحديث هي علاقة وطيدة محبوكة؛ لأنها علاقة تكامل فكري ومعرفي بين الأصالة والمعاصرة، وبين القديم والحديث. فالراهن الإيبستيمولوجي هو الذي فرض على الباحثين والدارسين الاهتمام بالمناهج اللسانية الحديثة لبلورة التراث العربي في صورة جديدة من أجل تيسير استيعابه والتعامل مع قضاياه المركزية، ونقله إلى الآخرين بطرق علمية واضحة ودقيقة.

3 - اللسانيات والمعرفة العلمية:

واضح أن اللسانيات من العلوم الإنسانية المستقلة التي ساهمت في بلورتها العديد من النزعات الفلسفية والمعرفية والفكرية، والتي شكلت أساس وجودها، ومركز علميتها. إنها العلم الذي استنبط روحه وبنى كيانه انطلاقا من تصورات عميقة وآراء ميتافيزيقية ممنهجة، وهو ما أعطاه طابع التمكن المعرفي والرقي الفكري. الشيء الذي جعلنا نقف في هذا الجانب على بعض التوجهات العلمية، والنظريات الفلسفية، والأفكار المساهمة في ذلك، ومنها ما يلي[23]:

- فكرة التغيّر اللغوي: ترى كل الاتجاهات اللغوية أنّ قواعد اللّغات السابقة والحديثة منتقلة بالتغيّر، وهذا يثبّت فكرة أنّ اللّغات يجب أن تدرس من خلال البحث في جذورها.
- فكرة نظام اللّغة: تنظر هذه النّظريّة إلى مكوّنات اللّغة على أنّها مسارعة إلى البساطة. وتعتبر أنّ ذلك ميزة كلّ اللّغات كونها تنتقل من التركيب المركب إلى التركيب المبسط.
- فكرة التداول اللغوي: الاستعمال اللغوي الشامل يؤدّي إلى السيطرة اللّغوية؛ فالتداول اللّغوي داخل البيئة اللّغوية التي تتمركز فيها لغات عدّة، تكون الغلبة للغة الأكثر استعمالا.

- فكرة الأصل اللغوي: أسّسها العالم اللّغوي "شليشر" (schleicher ؛ وهدفه تحديد أواصل القرابة بين اللّغات الهندوأروبية وضبط صور التطوّر اللغوي في المراحل الزمنية المختلفة، فمونان (Mounin) (يرى بأن هذه النّظريّة تهدف إلى جعل التاريخ اللّغوي يتناسق والنّظرة البيولوجيّة التطوريّة التي نادى بها داروين في فلسفته)، فاستطاع أن يحدث ضجة كبيرة بفكرته التّصوريّة التي راجت في كلّ العلوم.
- المكونات الصوتيّة: يجزم أتباع هذه النّظريّة وجود عوامل داخليّة قديمة تسهم في إحداث التغير الصوتي باعتبار أنّ العجز عن التعبير وإحداث تواصل كامل ومتبادل كان يقتضي دخول عناصر تتحكم في العمليّة الصوتيّة بصورة لا إرادية كدخول عامل الحذف.
- المكونات الفيزيولوجية: تقدّم هذه النّظريّة نوعا جديدا من التفسيرات، (فهي ترى أنّ التغيّر اللّغوي يعود إلى تغيّر في تكوين سمات الإنسان، وتعاقب الأجيال البشرية على مر العصور حيث يرى "هارمانأستوف"(hermann osthoff أنّ هناك تغيّرات فيزيولوجيّة عديدة طرأت على كل أعضاء الجهاز النطقي عند الإنسان منذ القدم، وهذه التغيّرات كانت السبب الوحيد والمباشر في التغير اللّغوي، فأصحاب هذه الرؤية نفوا فكرة الثبات للشكل الفزيولوجي لجهاز النّطق. وبالتالي هذا ينفي ثبوتية اللّغات، وأنها بهذه الكيفية تكون متغيرة).
- الجانب الاجتماعي: المجتمع هو الأساس في تكوين اللّغة؛ لأن البيئة الاجتماعية تتدخل في تكوين الإنسان من الناحية الفكرية، ولا شك في أن الفكر صلب اللّغة.

ومن الواضح أن اللسانيات تجد نفسها وجها لوجه مع الفلسفة أمام قضايا شمولية تُدرس فيها اللغة في حد ذاتها، وتُدرس فيها اللغة باعتبارها وليد الفكر، ثم تُطرح فيها قضية الفكر نفسه من حيث هو مولّد للظاهرة اللغوية...، فأصبح الإنسان برمته محور البحوث اللسانية مثلما أصبح نطقه وتكلمه وإفصاحه جميعا محورا مركزيا للفلسفة المعاصرة[24]. ومن ثم، فاللسانيات لم تولد من فراغ، ولم تنشأ من عبث، لكن من وراء ذلك منطلقات شكلت أساس وجودها وسر تموقعها ضمن جميع الأبحاث العلمية، ومنها: "قاعدة تمازج الاختصاصات التي تشكلت بها سنن التضافر المعرفي، فتآزر العلوم وتكامل جهود أصحابها هما اليوم جسر متين في النهضة الفكرية على صعيد الإنسانية قاطبة. وقد سنت اللسانيات أعرافا مستحدثة في توالج حقول المعرفة، واحتضنت ولادة علوم تضافرية راسخة ما فتئت تتعدد وتتنوع"[25]. ومادام التكامل هو أساس كل رُقي معرفي لعلم من العلوم، فإن العلم الجديد قد خاض هذه التجربة، والتي أنهيت بالنجاح. يقول الفاسي الفهري: "النجاح الكبير الذي لاقته العلوم الطبيعية

الحديثة يرجع إلى متابعة البحث عن المبادئ التفسيرية التي تَنْفُذ إلى عمق بعض الظواهر على الأقل،... وقد يظن أن هذا الأسلوب الذي نما في العلوم الطبيعية لا يمكن نقله إلى علم اللغة بصفته غير لائق لدراسة الكائنات البشرية أو المجتمع. إلا أن أية مقاربة جديدة لدراسة معرفة اللغة وأصول هذه المعرفة وبلوغ مستوى كاف في العمق التفسيري يحتم علينا هذا الأسلوب وقد نصل يوما إلى ثورة كَليلية في دراسة اللغة وعلم النفس إن نحن بادرنا باتخاذ السبيل المرسوم"[26]؛ لأن اللسانيات ليست علما اجتماعيا مثل سائر العلوم ولكنها العلم الاجتماعي الذي أنجز أعظم ضروب التقدم بما لا نظير له، وهي وحدها قادرة اليوم أن تدعي بجدارة صفة العلم لأنها الوحيدة التي توصلت إلى صياغة منهج إيجابي تكشف به طبيعة ما تتناوله بالدرس[27].

يتضح للناظر في النظريات والتصورات السالفة أن مسار اللسانيات حافل بالمعارف العلمية والعطاءات والرؤى المتباينة؛ إذ نجد كل توجه له منطلقاته وخلفياته الفكرية والمعرفية والوجودية. ورغم اختلاف التوجهات إلا أننا نجد تكاملا معرفيا، وتلاقحا ثقافيا، وتداخلا فكريا بينها؛ مما يبين، بشكل واضح، أن المعارف اللسانية متسلسلة، ومترابطة ومتضامّة فيما بينها، تنطلق من الأهم فالأهم حتى النهاية. ومن ثم يتبين أن كل النظريات السابقة لها طابع علمي محض، ويصبّو مجملها في التوجه الفكري للسانيات؛ ذلك أن اللسانيات علم راقٍ في أبعاده ودقيق في مفاهيمه وآلياته، حقق نجاحا كبيرا في الساحة العلمية العالمية، فتداولته ألسن كبار العلماء وعظماء الفلاسفة وجهابذة المنطق، وهذا الأمر يعود إلى استفادته من مناهج متباينة، ونظريات مختلفة، وعلوم متنوعة ترتكز في أبحاثها على المبادئ التفسيرية، ومن بينها: العلوم الطبيعية الحديثة.

لقد انتقلت المعرفة من طابعها الذاتي إلى طابع آخر عقلاني يقف على الإشكالات، ويقدم الفرضيات والملاحظات، ويُخضع الظواهر للتجارب، ويُفكر في الأشياء ويتدبرها ويمنطقها، ويبني القضايا ليصل إلى نتائج تُعْتَمد في معالجة المواضيع العلمية اللغوية. فالمعرفة العلمية في منظور عبد الرحيم البار مراتب[28] وهي:

- انتقال اللغة من الجانب الفكري المقتصر على المعرفة المحدودة المتعلقة بالجانب الذاتي بالضرورة إلى المعرفة العلمية، وهذا ما عبر عنه المسدي بقوله[29]:
- اللغة في ظل الفكر اللساني صبغت بالطابع المعرفي العلمي لعوامل أهمها:

أ. اعتبار اللغة موضوع للمعرفة في خضم التطور العلمي السريع.

ب. الإنسان قد أصبح بنفسه موضوعا للمعرفة؛ أي للأبحاث الإنسانية.

- إسهام اللسانيات كعلم إنساني لغوي حديث في بناء المعرفة العلمية.

مادامت اللسانيات علما رصينا مهتما بالوقائع المفصلة التي تربط بين العقل واللغة والكائن البشري، فإنها تتسم بالطابع الانفتاحي، والمعرفي العلمي؛ لأنها تربط المعرفة العلمية بالإنسان. ولعل السر من وراء ذلك هو الطابع الإبداعي الذي وسم الذاكرة الإنسانية التي لم تعد خزانا للمعارف والأفكار، وإنما أصبحت منتجة لها. ومن هنا نلاحظ أن المناهج اللسانية المعاصرة قد تطورت تطورا كبيرا لمواكبة التطور العلمي للسانيات وحقولها المعرفية، وكذلك لمسايرة الصراعات المنهجية بين التصورات الشكلية والعقلانية الشاملة.

وجلي أن المسدّي ينطلق في دراسته اللسانية معتمدا على مرتكزات دقيقة، وتصورات عميقة، وأسس علمية ممنهجة، ورؤى واضحة معبرة عن مذهبه الفكري ومبدئه المنهجي وأفقه العلمي الذي ينبعث من إيمانه الكبير باللسانيات كعلم حديث يمكن الاستفادة منه وتطويعه بما يناسب اللغة العربية. وذلك من خلال ما يلي[30]:

- الاستناد إلى دراسة التراث اللساني العربي القديم باستنطاق المكنونات اللغوية الزاخرة.
- مطالعة المنجز اللساني الغربي والتغلغل العميق في خصائصه المنهجيّة والمعرفيّة.
- الاعتماد على المنهج الوصفي، وهذا النوع من المناهج تلجأ إليه العديد من الأبحاث اللسانية المعاصرة.
- توظيف المنهج التاريخي؛ فهو يعتبره الوسيلة المهمّة والفعّالة في استحضار المواد.
- اعتماد المنهج البنيوي في دراسات عديدة؛ فهو يرى أن اللسانيات البنيوية ذات التحرك الآني قد مكنتنا من النّظر بعمق في تراثنا اللغوي.

وبعد استقرائنا لما تقدم يتضح بأن المسدي نموذج للرجل الموسوعي؛ لأنه انطلق في دراسته اللسانية من زوايا مختلفة حيث ربط، في البداية، بينها وبين التراث، وبيّن مدى مساهمتها في خدمته. ثم درس المنجزات اللسانية الغربية ليقف عند خصائص الظاهرة ومقوماتها وطرق معالجتها، لينتقل بالقارئ إلى تجاربه العلمية المرتبطة بالمناهج اللسانية المتباينة. من هنا يمكن القول إن قراءة التراث اللغوي وإعادة قراءته بالكيفية المرجوة، والوجهة المبتغاة تتم من خلال وقوفنا عند قراءتين اثنتين:

1.3. قراءة فكرية للتراث اللغوي:

تنظر هذه القراءة إلى التراث اللغوي نظرة لغوية علمية صرفة، على أساس أنه يشكل إجابة عن سؤال فكري في مرحلة من المراحل الفكرية العربية؛ مما يوحي لنا أنه انعكاس علمي إبداعي متراكم

لرواد وعلماء ينتمون إلى حقبة زمنية ماضية. ومادامت التجارب الإبداعية الفكرية تشكل سيرورة زمنية إيبستيمولوجية، ونسقا مترابطا ومتماسكا من بدايته حتى نهايته، فإن هذه المرحلة تمثل محطة فكرية، ونسقا لغويا متكاملا، وبنية لسانية متماسكة، لا يمكن تجاوزها أو إغفالها أو طمس معالمها، أو النظر إليها نظرة متدنية، بل يجب النظر إليها بكونها مرحلة لها مفاهيمها ومصطلحاتها، وآلياتها اللغوية التراثية، وواقعا يجسد أُفُقا زمنيا محددا من الآفاق الفكرية العربية؛ أي أنّ الأمر يقتضي منا أن نأطر الأفق حتى تكون الإجابة الفكرية عن الإشكال العربي إجابة منطقية ومشرُوعة تحكمها لحظة جمالية معينة، قصد تسهيل عملية دمج الآفاق المعرفية بين أفق التراث اللغوي العربي وآفاق اللسانيات وما تفرضه من مناهج حديثة في التعامل مع مصطلحاته ومفاهيمه وقضاياه وإشكالاته الإيبستيمولوجية. شريطة ألا يتخذ الباحثون اللسانيون المحدثون العلم الجديد دريعة للحكم به على التراث ونقده، بل يُفرض عليهم استثمار مقوماته وآثاره لتوسعة اللسانيات؛ لأن الأفكار مهما دُرست فإن بعثها من جديد يمثل إحياء جديدا لروحها العلمية التراثية، بكيفيات تتماشى والتصورات المؤسِّسَة للنسق الراهن.

2.3. قراءة علمية للتراث اللغوي:

إن مقاربة التراث اللغوي مقاربة علمية دقيقة تفرض علينا، باعتبارنا باحثين لسانيين، النظر إلى التراث نظرة علمية رصينة اعتمادا على أسس ومفاهيم نظرية وآليات علمية منهجية محكمة، نحاول من خلالها فهمه ووصفه وتفسيره ونقله إلى الآخرين بالكيفية الصحيحة المروّجة، بحلة جديدة تسهّل عملية التفاعل معه واستنطاقه، قصد الإجابة عن الإشكالات العلمية التي ظلت عالقة في أذهان الباحثين حوله، وإيجاد حلول نموذجية واضحة ومضبوطة تمنع تباين القراءات واختلاف التأويلات وتعدد الأوجه حول قضايا تراثية لغوية علمية دقيقة؛ لأن تعددها واختلافها في ظل الأطروحات العلمية الرصينة من الممكن أن يأتي بتأويلات احتمالية غير واردة فيها، وقضايا معاكسة تؤدي إلى تشويهها؛ إذ إن تحقيق هذا الغرض ليس بالأمر اليسر، بل يتطلب منا جهدا جبارا وعملا دؤوبا، قصد إخراج التراث اللغوي في صورة جديدة مع الحفاظ على مقوماته وقضاياه المركزية. ولا يمكن اعتبار اللسانيات من خلال علميتها الراهنة وتصوراتها المعرفية الدقيقة مرآة للتراث، أو نسخة له، لكن من المفروض التعامل معها على أساس أنها آليات منهجية حديثة العهد حملت على عاتقها قراءة التراث قراءة علمية مشروعة محافظة على خصوصياته وخصائصه، مجيبة عن إشكالاته.

4 . الحاجة إلى نحو الجملة والنص:

لقد شهدت التّيّارات اللسانية والنّقديّة أزمة عارمة في أواسط السّتّينات جعلتها تتوجّه إلى لسانيات النص بحثا عن الحلول للمآزق التي وقعت فيها، والإجابة عن الإشكالات الكبرى التي ظلت عالقة بأذهان العديد من الرواد اللسانيين، ولم تكن لسانيات الجملة متوفرة على الآليات والتقنيات الكافية لمعالجة القضايا اللسانية التي كانت سائدة في تلك اللحظة، مما جعلها غير قادرة على الاستجابة لآمال وتطلعات النقاد واللسانيين[31]. الشيء الذي جعل ضيق مجال الدراسة اللسانية عنصرا مساهما في البحث عن السبل التي بها يتمّ توسيع هذا المجال والخروج به عن "قيود نحو الجملة ...، وإقصاء الدلالة والمعنى والسياق وإن من باب الإرجاء، وهي اختيارات متى ضَمَمْتَ بعضها إلى بعض أفضت إلى جعل اللغة مجرّد هيكل شكلي منطقي مجرد ...، فكان التّوجّه إلى إقحام الخطاب والنص وبعض المعطيات التداولية وربط الصلة بين ميادين وعلوم أخرى لها صلة بالمؤسسة اللغوية...."[32]. وبهذا كان نحو الجملة صورة من صور التحليل النحوي يقف في معالجته عند حدود الجملة ويرى أنها هي الوحدة اللغوية الكبرى التي ينبغي أن يقعد لها، دون أن يتجاوزها إلا في القليل النادر. فإذا ما تعدى الأمر حدودها إلى التتابعات الكبرى المتصلة بالنص نكون أمام نحو للنصوص[33]؛ إذ أعادت لسانيات النص الاعتبار لجانب المعنى والمقام، وذلك من خلال اعتمادها على الاستعمال اللغوي الذي غيب في الدراسات السالفة، ودليلها في ذلك أن اللغة شكل لا مادة. في حين نجد أن غياب المعنى ينعكس على موضوع الدراسة اللغوية وطبيعة القواعد والأصول المتعلقة بها[34]. من هنا يتبين بأن هناك فارقا دقيقا وتباينا واضحا بين نحو الجملة ونحو النص. ومادامت الظواهر اللغوية تتسم بترابط مكوناتها، وبتناسق عناصرها، وتكامل آلياتها التي تشتغل بها، وأن ميادين العلوم يطبعها التداخل والانسجام، فإن هناك ارتباطا بينا بين النحوين: الجملي والنصي، بحيث إن أولهما يمثل القاعدة أو بمثابة الحجر الأساس في البناء، أما الآخر فيشكل ما تبقى من البنيان. هذا الأمر يبين مدى فاعلية نحو الجملة في نحو النص، وكذلك باعتبار الثاني استمرارا للأول، وأنّ وجود الثاني يقتضي بالضرورة وجود الأول. وعلى الرغم

من التطور والتقدم الملحوظ الذي عرفه الحقل اللساني في الزمن الراهن حتى أصبحنا نسمع بنحو النص أو لسانيات النص، فإننا لا ننكر الجهود اللغوية العربية القديمة، وإسهامات الرواد الغربيين الذين اهتموا بلسانيات الجملة التي لا يمكننا الاستغناء عنها، كما أن لسانيات النص ضرورية لتحقيق أهدافها العلمية.

وإذا كانت لسانيات الجملة تعمل على وصف الجمل وشكل الكلمات والبنية الجملية، فإن لسانيات النص تنظر إلى وصف الجمل باعتبارها آلية لوصف النصوص، وتقوم على التحليل النحوي للعلاقات النحوية الترابطية بين الجمل. ومن الأشياء التي توقف عندها اللغويون بكثير من الرفض هي أنّ "نحو الجملة" حين يعتبر قواعدها منتهى همّه ومبلغ علمه فإنه لا يقر للنص بكينونة متميزة توجب معالجة تراكيبه معالجة نحوية تستجيب لمقتضيات بنيته، وبهذا يقع النص خارج مجال الدرس النحوي[35]. فالتحليل في نحو الجملة يبدأ باختراع الجمل وعزلها تقريبا عن سياقها في النص أو الخطاب، ويصبح السلوك اللغوي مجرد تحقيق لا نهائي لعدد من نماذج الجملة، وما على النحوي إلا الكشف عن هذه النماذج وتحديد قوانينها الحاكمة لمكوناتها التركيبية؛ ليصير الكلام جميعه قيد الضبط[36]. ذلك أن نحو الجملة هو النحو التقليدي الذي أقيم على مجموعة من الأسس العامة التي التزم بها وربما تخطاها في بعض الأحيان غير أنها أسس ملزمة لنحاة الجملة. ومن المبادئ العامة الحاكمة له، كما يشير إلى ذلك دي بوجراند أساسين اثنين هما[37]:

أولا/ استقلال النحو عن رعاية المواقف اللغوية؛ ومعنى ذلك أن نحو الجملة يقوم بدراسة الجمل معزولة عن سياقها أو الجمل المصنوعة.

ثانيا/ إخضاع كل الجمل المركبة لمجموعة ثابتة من التراكيب البسيطة؛ فنحو الجملة يؤمن باستقلالية الجملة؛ وبالتالي فهو نحو تحليل لا تركيب. وأدى هذان المبدآن إلى عدم تمكن النحو والمعنى من أن يتفاعلا في أثناء عملياتهما الخاصة، وانعدام التكافلات النحوية بين العناصر السطحية.

ومن الواضح أنّ الإغراق في الاهتمام باللغة باعتبارها شكلا مجرّدا أو إقصاء للمعنى منها، ضمانا للموضوعية، قد قوُبل بنقد شديد وَجّهه فيرث J.Firth للدارسين مؤاخذا إياهم على إهمال الاستعمال الفعلي للغة في إطار المجتمع وما يمكن أن يفرضه البعد الاجتماعيّ الجماعيّ من الضوابط والقيود على مستعملي تلك اللغة[38]. ولا سيما أن النصوص تقوم على التنسيق بين النشاطات الإنسانية، وتوجيه السلوك الاجتماعي. وكما تهدف إلى التطور والتكامل بين البشر والمجتمع[39]. حيث "إن الفكرة القائلة بإمكان تحليل سلسلة لغوية . جملة مثلا . تحليلا كاملا دون مراعاة للسياق قد أصبحت في السنين الأخيرة محل شك كبير، فإذا أراد النحوي المهتم بالجملة أن يقدم أحكاما بشأن مدى نحوية جملة من الجمل، وهو يحدد ما إذا كانت الأنساق اللغوية التي يقدمها نحوه جملا صحيحة، فإنه يعتمد ضمنيا على اعتبارات ذات علاقة بالسياق"[40]، "وبعد الاستدلال على شرعيّة نحو النّصّ لتفادي ما ساد في النّظريات اللسانيّة من النّزعة إلى الحصر والإقصاء فإنَّهم قد اعتنوا بمختلف القضايا التي يفضي إليها اعتبار النّص موضوع علم مستقلّ أو جزءا من موضوع الدّراسة اللسانيّة كالحديث عن الأسباب الدّاعية للاهتمام بهذا الموضوع وتحديد هويّة النّصّ وضبط طبيعته وتكوّنه وخصائصه"[41] . فلما كان المعنى هو ما يهدف المتكلم إلى إيصاله لأفراد المجتمع الآخرين فإنه ينبغي التوجه إلى تحديد الضوابط التي تحكم الاستعمالات والسياقات التي تحدد معاني الكلمات. ويميز هنا بين السياق المقالي (Verbal Context) والسياق المقاميّ (Context of sittuation)، حيث يبين الأول أن الكلمة لا يتحدّد معناها إلا بعلاقاتها مع الكلمات الأخرى في السلسلة الكلامية، ويبرز الثاني أوجه التغير الذي يصيب المدلولات باختلاف المواقف التي تستخدم فيها الكلمات[42]. ولعل الاجتزاء الذي يعرفه النص، أحيانا، لا يعطي لكليته قيمة دلالية فاعلة؛ لأنه لا توجد علاقة بين أجزاء النص الواحد، ولا تراعى علاقة آخر النص بأوله، ولا علته بمعلوله، ولا كيفية الترابط بين أجزاء النص الواحد في فضاء النص الرحب[43] . وانتهى إلى أن تحديد المعنى يتوقف على[44]:

- تحليل السياق اللغوي صوتياً وصرفياً ونحوياً ومعجمياً.
- بيان شخصيّة المتكلم والمخاطب والظروف المحيطة بالكلام.
- بيان نوع الوظيفة الكلامية.
- بيان نوع الأثر الذي يتركه الكلام.

ومن الواضح أن لسانيات النص لا تهتم بالمعاني السطحية فحسب، بل تسلط الضوء على الجوانب السياقية التي تراعي المقام وظروف النص، مع بيان أثر النص في المتلقي، وكما تنظر إلى النص، باعتباره، بنية كلية محافظة على المعنى، تقوم على علاقات نحوية دقيقة، ومفاهيم مختلفة، وآليات خاصة.

وجدير بالذكر أن نحو الجملة يتقيد بحدود جزئية، أما لفظ (نحو) في نحو النص فإن له معنى خاصا يشير إليه سعيد بحيري عندما يرى أنه ليس مجموعة من القواعد أو القيود الصارمة التي تطبق على النص، بل إنه يعني مجموعة من القوانين الاختيارية التي استخلصت من النص، والتي تزود الوصف ببنى ((لسانية)) لنص قائم في لغة خاصة، وتحدد الشروط التي يجب على التتابع أن يملأها لكي يكون مقبولا. وهي تنظر إلى التتابع بوصفه التعبير المقبول لعدد معين من الأحداث. يقول صلاح فضل: "تعنى لسانيات النص بالأبنية النحوية للجمل والنصوص، كما تعنى بالشروط والخواص التي تتصل بالسياقات المختلفة[45]؛ إذ ترى إلى النصوص رؤية جوهرية في بنيتها وتماسكها من خلال علاقات شاملة تهدف إلى الكشف عن معايير لتحديد النصوص من اللانصوص، وتحديد الأقسام المختلفة للنصوص، وهي لا تحدد أبنية النص فحسب، وإنما تشتغل على العمل الاتصالي للنصوص أيضا[46] .

والملاحظ أن أهم مهمة للسانيات النص الصياغة، والتي تمكن من حصر كل النصوص النحوية في لغة تزودنا بوصف دقيق للأبنية، بالإضافة إلى "البحث في الأبنية الدلالية العميقة للنص أو البنية الكبرى والمعنى الشامل للنص، مما يؤدي إلى القضايا الكبرى الناجمة عن الوحدات والقضايا الصغرى

المتماسكة"[47]. إذا كان كلاوس برينكر يرى بأن نحو النص يرتبط بالصياغة النحوية للنصوص، فإن محمد الشاوي قد وافقه الرأي، وذلك من خلال تركيزه على الصياغة النحوية التركيبية والتأويلية، وهو ما أبرزه في نصه قائلا: تتقاسم نحو النص نزعتان كبريين: "إحداهما تغلّب محاولة صياغة قواعد نحوية تركيبية للنّص (كقواعد الإضمار...) والثانية تغلّب محاولة صياغة قواعد نحويّة التّأويل والعناية بالجانب الدلالي والمضمون وتزهد في هذا الجانب الصيّاغي النّحوي. وذهب سيكر Segre إلى أن التغلّب على هذا التّوزيع لا يمكن أن يتمّ إلا إذا أولينا عناية أكبر لإواليات إنتاج النّص، فتكون مهمة نحو النّص في نظره دراسة إنتاج الوحدات التواصلية، دراسة عمادها وظيفة التواصل"[48]. ومن اللّسانيين من اعتبر أنّ لسانيات النّص والجملة من قبيل الكيانات اللسانية المتباينة، والمختلفة من حيث الصياغة النحوية؛ لذا ذهب Gopnik إلى وجوب الفصل بينهما باعتبارهما أمرين متقابلين منفصلين إلا في بعض الظواهر العامّة، مما يبين لنا أن العلمين ينفصلان في خصوصيات خاصة ويجتمعان في بنى عامة. و"من الدّارسين من اعتبر أنّ نحو النّص مشتمل على نحو الجملة حملا على اشتمال النصّ على الجملة، فكلّ ما دخل في موضوع لسانيات الجملة هو أيضا داخل في موضوع لسانيات النص"[49]. يتبين بأن التواصل مع النص يقتضي منا الإحاطة بالقواعد التركيبية والتأويلية للنص، وأن الغاية العظمى من نحو النص هي صياغة النصوص التي تمكننا من وصف الأبنية النصية بمختلف أشكالها وأنواعها، ووصف الإواليات النصية. وللإشارة أن المهتمين بلسانيات النص ينقسموا إلى فرق ثلاثة: فريق يمج العلاقة الرابطة بين لسانيات الجملة ولسانيات النص على أساس أنّ الثانية تتمّة للأولى وتطويرا لها، والفريق الثاني يثبت مدى التباين الحاصل بين العلمين، على أن كل علم له مكوناته وخصوصياته وقضاياه وإشكالاته، والفريق الثالث يشير إلى أن العلمين يجتمعان في النحو الشامل ويختلفان في النحو الخاص، في حين أنحاز إلى الموقف الأول، ذلك أن العلاقة الرابطة بينهما تقوم على الترابط والتكامل.

5 - السياق ونحو النص عند ج.ب.براون وج.بول:

اهتم "براون ويول" بالسياق في تحليلهما للخطاب، بل إنهما عابا على "هاليداي ورقية حسن" خلو عملهما في تماسك اللغة الإنجليزية من الاهتمام بالسياق الذي يريان له أهمية قصوى؛ لأن وصف الأشكال اللغوية عندهما لا يمكن أن يتم بعيداً عن وظائفها، أو أغراضها. يقول محمد خطابي: "رغم عدم وجود روابط شكلية تربط السلاسل اللغوية المتجاورة، فإن واقع كونها متجاورة يجعلنا نؤولها كما لو كانت مترابطة"[50] . حيث يتبنى "براون ويول" وجهة النظر التي تذهب إلى أن الأدوات الإرشادية مفاهيم سياقية لفهم النص وتحليل الخطاب وتستعمل هذه المفاهيم للإشارة إلى علاقات قائمة بين المشاركين في عملية التخاطب وبين عناصر يحتويها الخطاب. ويرى فان دايك أن أدوات الربط التي تستعمل في النصوص" يوجد لها تأويل سيمانطيقي؛ إذ هي تربط أحداثا مشارا إليها"[51]، كما أن محلل الخطاب ملزم بالبحث فيما تستعمل اللغة من أجله؛ يقول محمد خطابي" : يذهب براون ويول(1983) ، ...إلى أن محلل الخطاب ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار السياق الذي يظهر فيه الخطاب...؛ لأنه يؤدي دوراً فعالاً في تأويل الخطاب"[52].

إن عملية الفهم تعتمد بشكل كبير على قدرة المتلقي على استعمال (معرفته بالعالم) وتجربته لأحداث مماثلة لكي يفهم اللغة التي يتعامل معها، وهي التي تجعل عملية الفهم ممكنة. وما يثبت ذلك أن فهم الخطاب يقتضي من المحلل" أن يختار الخصائص الضرورية لوصف حدث تواصلي خاص، بمعنى أن هذه الخصائص ليست كلها ضرورية في جميع الأحداث التواصلية"[53]، لكن يفرض انتقاء ما ينسجم وتجربته التواصلية. يقول "جمعان بن عبد الكريم": وهما يريان وظيفة محلل الخطاب في أنه)) يعالج مادته اللغوية بوصفها مدونة لعملية حركية استعملت فيها اللغة كأداة توصيلية في سياق معين من قبل متكلم أو كاتب للتعبير عن معانٍ وتحقيق مقاصد الخطاب"[54].

إذا كان التحليل اللساني للنص يفترض وجود مفاهيم وآليات إرشادية بكونها كيانات سياقية، ومؤشرات توطد العلاقة بين المشاركين في العملية التواصلية فيما بينهم، وبين النصوص، فإن ذلك يثبت لنا بأن البنية النصية في ظل هذا العلم تقتضي من متلقي النص أن يتزود بهذه المفاهيم والآليات والمؤشرات التي تيسر لها ظروف التعامل مع النص والتواصل معه في زمن أصبحت فيه قراءة النص قراءة نقدية سياقية تنطلق من عناصره الجزئية قصد الوصول إلى بناه الكبرى، مما يمكن القارئ من الإحاطة بالإشكالات المركزية لهذا النص.

ولا يمكن مقاربة النص عند "براون ويول" من غير الأخذ في الحسبان الهدفَ المتوخى منه، وطريقةَ تحقيق الهدف من العملية التواصلية بمختلف أبعادها، بما في ذلك البعد السياقي[55] ؛ لأن طبيعة المعايير المعتمدة في النص تأخذ بعين الاعتبار في التحليل: النص ومستعمليه، المتحدث والمتلقي والسياق المحيط بهما، والجوانب الشكلية والدلالية[56]. يقول: "إن أبرز سمات تحول البحث اللغوي إلى لسانيات النص، أن الأخيرة لم تعد تكتفي باستخراج المعايير التي تحكم العمليات التي تتحقق في المستويات اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية...فلقد اهتمت بالتداولية متمثلة في تحديد أوجه الاتصال وشروطه وقواعده وخواصه"[57] . ويرى ايزنبرج أن للنصوص شرعية اجتماعية (النصوص بوصفها تجليات لفعل اجتماعي)؛ واتصالية (النصوص بوصفها وحدات ينتظم فيها الاتصال اللغوي)؛ ودلالية (الارتباط بموقف)؛ ومقصدية؛ بالإضافة إلى جودة السبك وكمال التأليف[58]. وبناء على ماسبق يتضح أن البحث اللغوي قد عرف رقيا معرفيا وضبطا علميا مع العلم الجديد (لسانيات النص) بحيث لم يعد يهتم بالمعايير النحوية، رغم اختلافها وتباينها فحسب، وإنما أصبحت له شرعية اجتماعية تداولية اتصالية، وأصبح النص، في ظل هذا التطور، ليس من أجل النص ولا شيئا غير النص، لكن وجوده من أجل إيصال رسالة علمية معرفية إلى المتلقي.

6 - السياق ونحو النص عند فان ديك :

يُعدُّ فان دايك رائدًا من رواد اللسانيات النصية، ومؤسساً حقيقياً لها، استطاع الجمع بين السياق وعلم النص من خلال أبحاثه المتباينة، ودراساته القيمة والتي شكلت إضافة نوعية في هذا المجال. الشيء الذي جعله يوجه اهتمامه، ويلفت نظره صوب هذا العلم الحديث باعتباره علما هامّاً أعاد النظر في الموروث اللساني، وحاول دراسته دراسة راهنة متعددة الأبعاد، مما جعله يصوغ إشكالات كبرى شكلت كتاباتُه إجابة حقيقية عنها، فالأول يرتبط بعلم النص باعتباره مدخلا علميا متعدد الاختصاصات، والثاني يرتبط بالنص والسياق ومحاولة مقاربته مقاربة دلالية تداولية. يقول فان ديك: "يوجد على الأقل في كل موقف تواصلي شخصان، أحدهما فاعل حقيقي، والآخر فاعل على جهة الإمكان... وكلاهما ينتميان على الأقل إلى جماعة لسانية...لها نفس اللغة وترابط ضروب الاتفاق والتواطئ للقيام بالفعل المشترك الإنجاز"[59] . ولكنه في نظرته إلى السياق عموماً يقيم تمييزاً بين ثلاثة أنواع من السياق: أولها: السياق التداولي، وثانيهما : السياق النفسي، (الإدراكي العاطفي)، وثالثها :السياق الاجتماعي. الثقافي، وهو يستعين بكل الأنواع السابقة في مقاربة النص[60]؛ لأن عملية تحليل النصوص من خلال وجهة لسانيات النص تبنى على القضايا النفسية، والتداولية، والاجتماعية . الثقافية. وهذه الرؤى المختلفة

شكلت رصيدا ابيستيمولوجيا عميقا، ومعطيات يقتضيها المقام للوصول إلى المقاربة الصحيحة للنصوص، وهو ما جعل فان ديك يتوجه بنقده الشديد لكل من يهتم بالبنية السطحية في تأويله للنص. في حين يركز اهتمامه على البنية العميقة في تحليله للنصوص ودراستها دراسة لسانية نقدية.

ينطلق فان دايك من البنى البسيطة متجها صوب البنى العميقة؛ وهذا الأمر لا يستغني عن السياق، أو الدلالات التأويلية للنص. فهو يقول: "لما كانت الجمل بسبب تركيبها التراتبي، تتحدد كوحدة نظرية في النحو، وليست كمتوالية من الألفاظ المفردة...صارت إذن تراكيب الخطاب الكلية حاصلة على الأقل على مستوى من التحليل اللساني تعامل فيه ضروب الخطاب أو فقراته معاملة الوحدات النظرية"[61]. ف "البنيات الكبرى يمكن أن تصير بدورها موضوعا لبعض القواعد والقيود المتغيرة بتغير أنواع الأقاويل"[62]. ومن مهام علم النص تصنيف وتعريف هذه المقولات والقواعد وخصوصيات وظائفها التناصية"[63]. يقول: "ولما كانت الأفعال تنجز دائما في إطار قيود اجتماعية محددة فإن اهتمام البحوث اللغوية القائمة على نظرية النشاط يتجه أيضا إلى تخصيص التكوين الشرطي الذي يعد أساس الفعل، ألا وهو الموقف، فكل ما يصف قطاعاً معيناً من الواقع الاجتماعي الذي ينتج فعلا (اتصاليا)، يمكن أن يتحدد باختصار بأنه موقف (اتصالي)[64]. هذا الموقف الذي يتخذ بعدا تداوليا في النصوص اللسانية النصية. "ووصف هذا المستوى التداولي من هذا القبيل هو الذي يهيء شروطا حاسمة لغاية إنشاء وتركيب جزء من ضروب التواضع والاتفاق مما يجعل العبارات مقبولة أعني أن يصير تركيبها مناسبا لمقتضى الحال بالنظر إلى السياق التواصلي"[65].

وبناء على ذلك، فإن فان دايك يعتمد في مقاربته اللسانية النقدية للنصوص على الرؤية متعدة الأقطاب، حيث لا يميل إلى تصور علمي عام أو ينحاز إلى آخر، ولا ينعطف مع تصور خاص من تصورات اللسانيين النصيين، لكن اتّسم بتصوره الخاص، وبعينه المبدعة، وبرؤيته الثاقبة للنص. وإذا كان النص والسياق شديدي الارتباط والاتصال بحيث يصعب فصل أحدهما عن الآخر، كما يرى أغلب الباحثين، فإنه من سمات النصية أن تسمح للخطاب بالتماسك ليس فقط بين أجزائه بعضها ببعض، وإنما بين قضاياه وسياقاته، ذلك أن كل خطاب علمي يمكن أن يتعين ببنية عامة من نحو مدخل . إشكالية . حل . نتيجة، مع إدراج حجية البنيات والتراكيب من صور وأشكال شتى.

خاتمة

من هنا يمكن القول إن الدراسة العلمية للغة قد اكتسبت مشروعيتها من خلال قيمتها اللسانية المنهجية، ووعيها العقلاني الذي ساهمت في تشكيله اللسانيات الفكرية: قديمها وحديثها. وللإشارة فأن اللسانيات تعد بمثابة منعطف كبير في هذا الحقل العلمي، وطفرة نوعية، ليس بهدمها للتراث وطمس معالمه، بل لأنها تشكل مرحلة حداثية تعيد قراءة التراث قراءة واعية فكرية، تراعي المقومات والخصائص التراثية، وتهتم بالمتون القديمة وتغوص في الآليات والتقنيات العلمية الحديثة التي تساعد المتلقين على إدراك هذا الموروث واستيعابه والحفاظ عليه. من ثم نخلص إلى العديد من الخلاصات والاستنتاجات، من بينها ما يلي:

- إن لسانيات الفكر يُقصد بها: اللسانيات بفروعها وعلومه ومناهجها ومدارسها المختلفة؛ أما لسانيات النص فمصطلح أفرد له اللسانيُّون كُتُبًا، وحدَّدوا موضوعه، ووضعوا له تعريفاتٍ، واتَّبعوا فيه مناهجَ بَحث مُعينة.
- لسانيات الفكر بالمعنى السابق ذكره أعمُّ وأشملُ و أقدمُ نشأةً من لسانيات النص.
- إذا كانت اللسانيات الفكرية نسقا فكريّا وضع في فترة تاريخية محددة نتيجة عوامل معينة، قائما على أسس فكرية باعتباره جزءا من بنية ثقافية عامة هي الثقافة العربية بمختلف مكوناتها الحضارية، مبنيا على جانب فكري يقتصر على المعرفة المحدودة المتعلقة بالجانب الذاتي، ويعتبر أن اللغة موضوع للمعرفة، فإن لسانيات النص جاءت للإجابة عن الإشكالات العلمية التي ظلت عالقة في أذهان الباحثين حول التراث، وإيجاد حلول نموذجية واضحة ومضبوطة تمنع تباين القراءات وتعدد التأويلات.
- إن لسانيات الفكر مجالها اللغة بكافة جوانبها وغيرها من العلوم الأخرى، أما لسانيات النَّص فمجالها النَّص ودراسته، وإن كانت دراسةُ النَّص تحتاج إلى علومٍ أخرى.
- وإذا كانت اللسانيات الفكرية تعمل على وصف الجمل وشكل الكلمات والبنية الجملية، فإن لسانيات النص تنظر إلى وصف الجمل باعتبارها آلية لوصف النصوص، وتقوم على التحليل النحوي للعلاقات النحوية الترابطية بين الجمل.
- إن لسانية الفكر تهتم بالجملة وتعتبر قواعدها منتهى همّها ومبلغ علمها، ولا تقر للنص بكينونة متميزة توجب معالجة تراكيبه معالجة نحوية تستجيب لمقتضيات بنيته، وبهذا يقع النص خارج مجال الدرس النحوي.

- إن اللسانيات الفكرية تؤمن باستقلالية الجملة؛ وبالتالي فهي لسانيات تركيب للمكونات الجملية. وأدى هذان المبدآن إلى عدم تمكن النحو والمعنى من أن يتفاعلا في أثناء عملياتهما الخاصة. ومن الواضح أن لسانيات النص لا تهتم بالمعاني السطحية فحسب، بل تسلط الضوء على الجوانب السياقية التي تراعي المقام وظروف النص، مع بيان أثر النص في المتلقي، ومن هنا فهي لسانيات تحليل لا تركيب.
- تعنى لسانيات النص بالأبنية النحوية للجمل والنصوص، كما تعنى بالشروط والخواص التي تتصل بالسياقات المختلفة؛ إذ ترى إلى النصوص رؤية جوهرية في بنيتها وتماسكها من خلال علاقات شاملة تهدف إلى الكشف عن معايير لتحديد النصوص من اللانصوص، في حين أن اللسانيات الفكرية عكس ذلك.

الاحالات والهوامش:

1. حساني أحمد، مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ط1 ، 2007، ص 9.
2. مومن أحمد، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة الجامعية . بن عكنون . الجزائر، ط2، 2005، صV .
3. المرجع نفسه، ص ن.
4. الفاسي الفهري عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر والتوزيع، ط ، 985، 3.
5. مومن أحمد، مرجع سابق، صVI.
6. محمد يونس محمد، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط ، 2004، ص18.
7. الفاسي الفهري عبد القادر، مرجع سابق، ص23.
8. محمد قدور أحمد، مبادئ اللسانيات، دار الفكر . دمشق، ط3، 2008، ص10.
9. محمد قدور أحمد، مبادئ اللسانيات، مرجع سابق، ص10.
10. قطاف نسيمة، اللسانيات ورهانات التموقع الإبستيمي، مجلة آفاق للعلوم، جوان 2019، ع12، مج05، ص268، بتصرف.
11. إسماعيلي علوي حافظ، اللسانيات في الثقافة العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009، ص27، بتصرف.
12. إسماعيلي علوي حافظ، قضايا إبستيمولوجيا في اللسانيات، منشورات الاختلاف (الجزائر)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2009، ص281.282.
13. مليطان محمد، التراث اللغوي واللسانيات المعاصرة..تواصل أم قطيعة؟ قراءة في مشروع الدكتور أحمد المتوكل، ص3. أنظر الموقع الإلكتروني: https://misurata university.academia.edu/MohammadMlitan
14. محمد قدور أحمد، مبادئ اللسانيات، مرجع سابق، ص10.9.
15. عابد الجابري محمد، نحن والتراث قراءات معَاصرة في تراثنا الفلسفي، المركز الثقافي العربي، ط6، 1993، ص21.20.
16. قطاف نسيمة، اللسانيات ورهانات التموقع الإبستيمي، مرجع سابق، ص269.268.
17. الفاسي الفهري عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية، مرجع سابق، ص60.
18. المرجع نفسه، ص61.60.
19. الراجحي عبدُه، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، ط1، 1979، ص160.
20. الراجحي عبدُه، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، مرجع سابق، ص160.

21. صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة "دراسة تداوليّة لظاهرة ((الأفعال الكلامية)) في التراث اللّساني العرَبي، دار الطليعة للطباعة والنشر. بيروت، ط1، 2005، ص226.
22. المرجع السابق، الصفحة نفسها.
23. البار عبد الرحيم، الأطر النظرية للفكر اللساني عند عبد السّلام المسدّي، مجلة المخبر، ع12، 2016، ص309.310.
24. المسدّي عبد السلام، مباحث تأسيسية في اللسانيات، الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان، ط1، 2010، ص18، بتصرف.
25. المسدّي عبد السلام، مباحث تأسيسية في اللسانيات، مرجع سابق، ص13.
26. الفاسي الفهري عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية، مرجع سابق، ص23.24.
27. المرجع نفسه، ص11، بتصرف.
28. البار عبد الرحيم، الأطر النظرية للفكر اللساني عند عبد السلام المسدّي، مرجع سابق، ص308.
29. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
30. البار عبد الرحيم، الأطر النظرية للفكر اللساني عند عبد السلام المسدّي، مرجع سابق، ص305.
31. الشاوش محمّد، أصول تحليل الخطاب في النّظريّة النحوية العربيّة تأسيس "نحو النّص"، ج1، مج 14، المؤسسة العربية للتوزيع، ط1، 2001، ص80.
32. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
33. عفيفي أحمد، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2001، ص65.
34. الشاوش محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، مرجع سابق، ص69.
35. المرجع نفسه، ص65.
36. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
37. المرجع نفسه، ص72.73.
38. الشاوش محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، مرجع سابق، ص70.
39. فولفجانج هاينه مان ديتفيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2004. ص10.9.
40. عفيفي أحمد، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مرجع سابق، ص67.
41. الشاوش محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، مرجع سابق، ص81.
42. المرجع نفسه، ص70.
43. عفيفي أحمد، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مرجع سابق، ص65.
44. المرجع نفسه، ص70.
45. فضل صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، ع164، أغسطس 1992، ص229.
46. فولفجانج هاينه مان ديتفيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، مرجع سابق، ص(6.4).
47. كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص، ترجمة وتعليق: سعيد بحيري، مؤسسة المختار للنشر، ط1، 2005، ص68.
48. الشاوش محمّد، أصول تحليل الخطاب في النّظريّة النحوية العربيّة تأسيس "نحو النّص"، مرجع سابق، ص104.
49. المرجع نفسه، ص100.
50. خطابي محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، ط1، 1991، ص51.
51. فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، 2000، ص286.
52. خطابي محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، مرجع سابق، ص52.
53. المرجع نفسه، ص53.
54. بن عبد الكريم جمعان، إشكالات النص، دراسات لسانية نصية، مرجع سابق، ص410.
55. المرجع نفسه، ص410.

56. خلف صيوان خضير، النص ونحو النص الحدود والمكونات، مجلة آداب البصرة، ع76، 2016، ص37.
57. المرجع نفسه، ص45.
58. فولفجانج هاينه مان ديترفيهفجر، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2004، ص52.
59. فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، مرجع سابق، ص258
60. بن عبد الكريم جمعان، إشكالات النص، دراسات لسانية نصية، مرجع سابق، ص411.
61. المرجع نفسه، ص305.
62. فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، مرجع سابق، ص211.
63. المرجع نفسه، ص214.
64. فولفجانج هاينه مان ديترفيهفجر، مرجع سابق، ص64.
65. فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، مرجع سابق، ص19.